تحمل طابع التحدي للمؤسسة الإسرائيلية وتؤكد أهمية الذاكرة التاريخية

"وثيقة حيفا" تعيد الاعتبار للفلسطينيين في إسرائيل كمركب متكامل في القضية الفلسطينية وليس خارجها

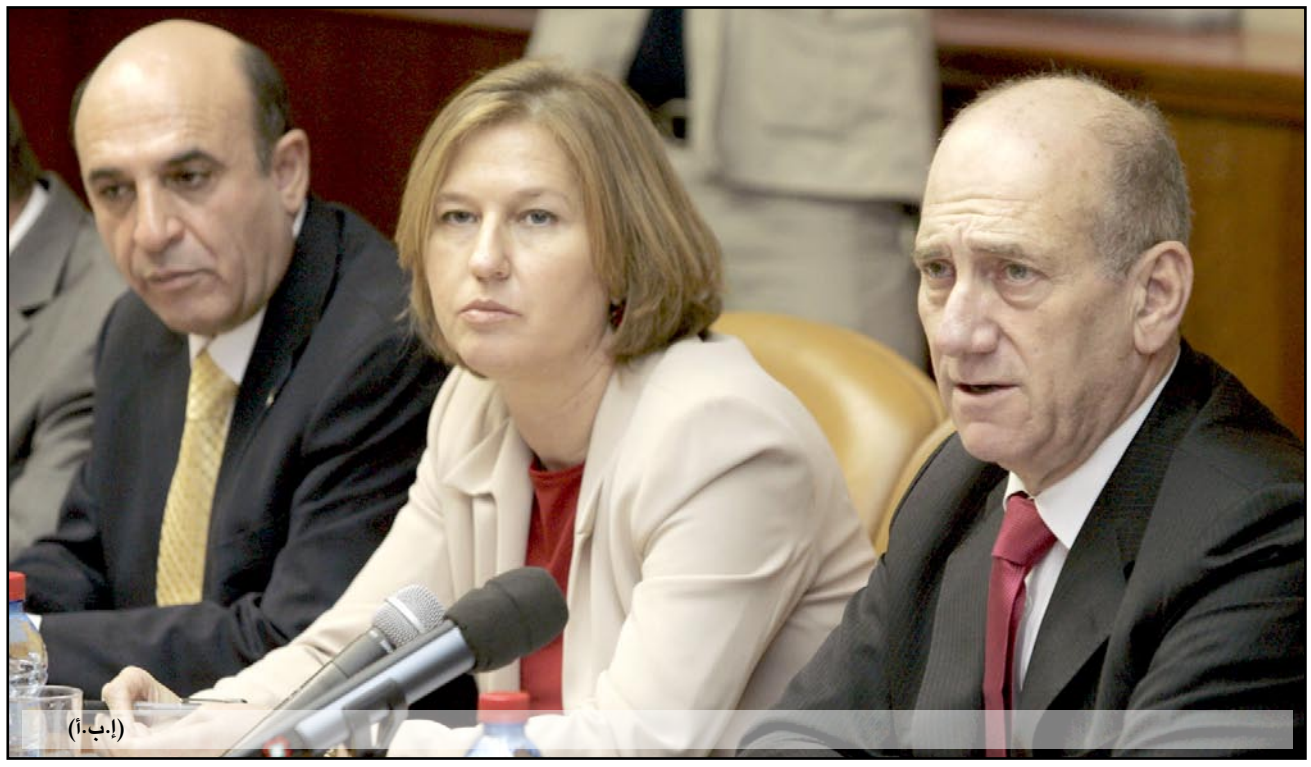
(إ.ب.أ)

كتب بلال ضاهر:

صدرت في الذكرى السنوية التاسعة والخمسين للنكبة الفلسطينية، في ١٥ أيار الماضي، "وثيقة حيفا"، ضمن سلسلة من الوثائق الفكرية التي صدرت مؤخراً، عن مجموعات من المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل. والوثائق التي سبقتها هي "التصور المستقبلي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل" الصادرة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، و"الدستور الديمقراطي" الذي أعده مركز "عدالة" القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ووثيقة مركز مساواة لحقوق العرب في إسرائيل. وتم طرح هذه الوثائق على المواطنين العرب في إسرائيل من خلال وسائل الإعلام العربية في إسرائيل، وطالب القيمون عليها المواطنين بأن يناقشوها ويبدوا آراءهم فيها. وتناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية جميع هذه الوثائق بتوجس كونها أجمعت على الدعوة لإلغاء الطابع اليهودي لإسرائيل، وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واستعادة أملاك الفلسطينيين التي صادرتها السلطات الإسرائيلية. وصدرت "وثيقة حيفا" عن مركز "مدى – الكرمل" للبحوث الاجتماعية، ومقره حيفا.

إصلاح الغبن التاريخي .. نقطة الانطلاق

وقال مدير "اتجاه" – اتحاد الجمعيات العربية الأهلية، أمير مخول، الذي شارك في إعداد وثيقة حيفا وكان مركزاً لمجموعة العمل المسؤولة عن التواصل مع الهيئات الفلسطينية عامة، إن "وثيقة حيفا تتميز بأنها لا تدعي التمثيلية وإنما هي وثيقة من كتبها، مع أخذ رأي واسع للتيارات المختلفة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وكذلك التيارات المختلفة على مستوى الشعب الفلسطيني ككل، من خلال لقاء تم عقده مع العديد من النشطاء والمثقفين الفلسطينيين على مستوى الشعب الفلسطيني ككل، في الشتات والوطن. وإضافة إلى ذلك، تم استمزاج رأي عدد من الإسرائيليين اليساريين. لكن ما يميز الوثيقة هو أنها تحاول أن تنطلق من الغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وترى في إصلاحه بشكل تام نقطة الانطلاق، وهي الأساس لأية مصالحة مستقبلية. وهذه نقطة مهمة لأنها تحاشت الخوض، مثلاً، في شرعية أو عدم شرعية إسرائيل. لكن، في المقابل، تعاملت مع الفلسطينيين في إسرائيل كمركب متكامل في القضية الفلسطينية وليس خارج القضية الفلسطينية، وليس خارج حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإنما كأمر مكمل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني".

وأضاف مخول أن "هذا أمر مهم لأنه لأول مرة عملياً يتم التعامل من خلال وثيقة كهذه مع الأقلية الفلسطينية في الداخل على أنها جزء ومركب في القضية الفلسطينية وليس خارجها. فنحن لسنا قضية إسرائيلية ولسنا قضية مواطنين؛ أي أن قضيتنا لا تنحصر في قضية المواطنة، وإنما في قضية الحقوق على الوطن. فدورنا في قضية حق العودة متكامل مع دورنا في مناطق الـ ٤٨ ورؤية مستقبلنا في هذه المناطق. وفي مقابل ذلك، تضمنت الوثيقة بُعداً أخلاقياً مهماً جداً في موضوع الموقف من أملاك اللاجئين، وبخاصة أنه كانت هناك وثائق أخرى (يقصد التصور المستقبلي) التي تحدثت عما يسمى بالعدل التوزيعي، فيما نحن تحدثنا عن أن أملاك اللاجئين هي أملاك الشعب الفلسطيني، وليست للتقاسم بين مواطني إسرائيل يهوداً وعرباً. هذا يعني أننا نرفض المساواة على حساب غنائم الحرب التي تم أخذها من شعبنا. وهناك موقف مهم في المستوى السياسي الأخلاقي، وهو الفصل بين الموقف من اليهود والموقف من إسرائيل، وهو ليس موقفاً واحداً. فهناك موقف من المحرقة التي تعرض لها يهود أوروبا، لكن هذا لا يبرر الانتقاص من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو إقامة دولة على حساب شعب فلسطين. وفي الوقت ذاته، كانت هناك قضايا خلافية جوهرية، مثل الموقف من إسرائيل. فقد كان هناك من أثار نقاشاً حول شرعية إسرائيل أو عدم شرعيتها، وهناك حديث في الوثيقة عن المركب الكولونيالي والعنصري لإسرائيل. وفي نهاية المطاف، وضعت الوثيقة الأمور كما حدثت كحقائق حتى تستطيع أن تتعامل مع المستقبل وليس الانتقاص مما جرى".

ولفت مخول إلى أن الوثيقة أبقت الباب مفتوحاً أمام الحل المستقبلي للقضية الفلسطينية وللصراع الإسرائيلي الفلسطيني، "فهي لا تتحدث عن دولة واضحة المعالم، بل تتحدث عن حق تقرير المصير ورؤيتها لليهود هي لليهود في إسرائيل وليس في العالم، كما هو المفهوم الصهيوني. لكن، شئنا أم أبينا، فقد أقيم شعب هنا وعلينا التعامل معه. ونحن نرفض قانون العودة الإسرائيلي واعتبار يهود العالم جزءاً من إسرائيل. لكن الوثيقة وضعت أيضاً، تصوراً لحل المشكلة اليهودية حتى تتمكن من حل القضية الفلسطينية. وبهذا المفهوم، فإن الوثيقة لا تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، فقد أعطت حقوقاً له لا مثيل لها ربما فقط، في الميثاق الوطني الفلسطيني، علماً أن الميثاق لم يتحدث عن فلسطينيي الـ ٤٨. ونحن نتحدث عن حقوق كامل الشعب الفلسطيني كأساس للتسوية. والتسوية قد تكون من خلال قيام دولة واحدة أو دولتين. وقد تم بناء الوثيقة على أساس أن المنطلق هو الحق، وليس القانون، وليس توازن القوى، وليس الواقع أيضاً. وعلى الرغم من أن صياغات الوثيقة لينة جداً، فإن المواقف التي تطرحها واضحة جداً".

وثائق لا تمثل رؤية جماعية

لكن نائب رئيس الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) الشيخ كمال خطيب، اعتبر أن "هذه الوثائق (التي تم طرحها مؤخراً على ساحة الأقلية العربية، بما فيها وثيقة حيفا) أياً كان أصحابها والقائمون عليها، فإنها ما دامت لم تطرح بشكل جماعي من خلال المؤسسة الواحدة، وهي لجنة المتابعة، وتأخذ التأييد الجماعي، فإنها في تقديري تبقى تمثل فقط من كتبوها. وهذا الأمر قلته حول وثيقة التصور المستقبلي وأقوله الآن عن وثيقة حيفا. وأنا أعتبر أية وثيقة يريد كاتبوها أن يجعلوها وثيقة الوسط العربي كله، لا بد من أن تتم مراجعة مركبات الوسط العربي وليس فرض وثائق ورشها كالمطر؛ واحدة من هنا وتلك من هناك. ولذلك أرى أنها وثائق فئوية ولا تمثل رؤية جماعية".

وتوقف خطيب عند ما جاء في وثيقة حيفا ودعوتها إلى "الاعتراف بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي بتقرير مصيره"، وقال "أنا آسف شديد الأسف بأن تكون الضحية الآن، تبحث عن مخرج للجلاد. فنحن نطالب بمن يعيننا على أن نقرر نحن مصيرنا ونأخذ حقنا، فكيف يتم الذهاب هكذا للدعوة إلى إعانة الظالم والمعتدي على أن يقرر مصيره. وأنا أستغرب هذا وأعتقد أنها منهجية غير سليمة لا في التفكير ولا في الطرح".

وأضاف "على الرغم من أني لم أقرأ الوثيقة كاملة، لكن طالما أنها لا تمثل كل مركبات الوسط العربي فأيا كانت مضامينها فهي بالنسبة لي غير ملزمة، وبخاصة إذا لم تأخذ هذه الوثيقة بعين الاعتبار خصوصياتنا الحضارية والدينية والثقافية كأقلية فلسطينية في الداخل".

نقاط التقاء مع الحزب الشيوعي

من جانبه، رأى سكرتير عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والنائب السابق في الكنيست، عصام مخول، أنه "قد يكون تميّز وثيقة حيفا بأنها استفادت من أمرين بشكل واضح. الأمر الأول والمباشر والقريب هو استفادة وثيقة حيفا من تجربة الوثائق الأخرى التي طرحت وكيفية طرحها، وحاولت أن تتجاوز بعض نقاط الضعف في وثائق سبقتها، لتضع الأساس الذي يأخذ بالحسبان الملاحظات التي قيلت ضد الأوراق السابقة، مثل التصور المستقبلي للجماهير الفلسطينية في إسرائيل والدستور الديمقراطي. والأمر الثاني، الذي أعتقد أن وثيقة حيفا اعتمدته أيضاً، على أساس النقاش الذي أثير في أعقاب وثيقة الرؤية المستقبلية، هو أنها اعتمدت الفكر السياسي الحقيقي السائد".

واعتبر مخول أن الوثيقة "اعتمدت الثوابت السياسية الإستراتيجية للحزب الشيوعي الذي صاغ موقفه والفكر السياسي بين الجماهير العربية في إسرائيل وفق ثوابت أساسية، أولها أننا جزء حي وفاعل ونشيط من الشعب الفلسطيني، وثانيها أننا جزء من المجتمع الإسرائيلي والساحة السياسية التي نعمل على تغييرها هي الساحة الإسرائيلية، وثالثها هو كوننا أقلية قومية فلنا حقوق قومية ومدنية، وبهذا نحن سبقنا وتجاوزنا طرح دولتين للشعبين. وبرأيي، أنه بشكل أو بآخر، كان هذا الطرح في خلفية تفكير معدي وثيقة حيفا. وفيما يتعلق بالاعتراف بالشعب اليهودي وحق تقرير المصير، لا يتناول الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب اليهودي العالمي وفق المنظور الصهيوني، وإنما الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب اليهودي الذي نشأ وتكون وتشكل في فلسطين. وعندما نتحدث عن دولة فيها أكثرية يهودية وأقلية قومية عربية لها الحق في التمتع بالمساواة القومية والمدنية، فإننا نتحدث بمفاهيم حقيقية ومصيبة في قضية الواقع الذي تعيشه الجماهير العربية في إسرائيل، كجزء من الشعب الفلسطيني، وكجزء من المواطنين في إسرائيل. وقضية المواطنة بالنسبة لنا ليست مكتسبة بالهجرة وإنما هي مكتسبة بالعلاقة بالوطن".

ورأى أن وثيقة حيفا "تلتقي مع الحزب الشيوعي فيما يتعلق بدور الأقلية الفلسطينية في قضية السلام العادل وبإنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية، وبأن مشروعية إسرائيل لن تكتمل إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانبها استكمالاً لفكرة الدولتين التي وافقت الشرعية الدولية على إعطاء شرعية لإسرائيل من خلالها وبحسب قرار التقسيم. وحتى عندما تم إقرار هذا المبدأ كان واضحاً أنه يعيش في الدولة الفلسطينية فلسطينيون ويهود، وفي الدولة الإسرائيلية يعيش يهود وفلسطينيون. ولذلك، فإن المبدأ لا يزال أننا لا نستطيع أن نقبل أن تكون إسرائيل دولة يهودية فقط، فإسرائيل هي دولة ذات أغلبية يهودية بنيوياً، وفيها أقلية قومية عربية فلسطينية كبيرة جداً وذات أثر، ولها دور في بناء العلاقة في المستقبل مع الدولة الفلسطينية".

وأشار مخول بالإيجاب إلى أن وثيقة حيفا لم تغفل القضايا الاجتماعية الداخلية للأقلية القومية العربية، بما في ذلك حقوق المرأة وغيرها من القضايا الاجتماعية. وهنا أيضاً، اعتبر مخول أن هذا الجانب في الوثيقة نابع من موقف الحزب الشيوعي.

وقال "لا أريد المقارنة بين وثيقة حيفا ووثيقة الرؤية المستقبلية، وأنا أحترم الاجتهادات كلها ويجب مناقشة هذه الوثائق، لكن نقاشي مع وثيقة الرؤية المستقبلية مثلاً، هو أن طرحها من قبل لجنة رؤساء السلطات المحلية أو لجنة المتابعة يجب أن يمر بالضرورة عبر استشارة وإشراك القوى السياسية الفاعلة الأساسية، والفكر السياسي الأساسي المطروح على ساحة الجماهير العربية. وبرأيي، أن النقاش هناك جاء مختلفاً، حيث بدا وكأن ما جاء فيها يمثل كل المواقف. لكن يجب القول إن هناك محاولة واجتهادات حقيقية لطرح أجوبة من خلال الوثائق الصادرة مؤخراً، وهذا أمر مهم. وبعد الإشادة بهذه الاجتهادات علينا تحويل أوراق العمل هذه إلى أوراق ارتكاز في النقاش وفي الجدل الفكري والسياسي على تفسير وضع الجماهير العربية في إسرائيل. وأعتقد أن أهمية هذه الأوراق تكمن في إثارة الجدل وصياغة أجوبة على القضايا المطروحة".

أساس صالح لرؤية شاملة

بدوره، اعتبر رئيس كتلة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست، النائب جمال زحالقة، أن وثيقة حيفا هي "وثيقة متقدمة من حيث طروحاتها وتعكس تطوراً مهماً في رؤية ومواقف نخب عربية وطنية، وتصلح لأن تكون أساساً لوثيقة رؤيوية شاملة للجماهير العربية في الداخل. فهي تؤكد على معارضة يهودية الدولة، وعلى المواطنة المتساوية والحقوق المدنية الكاملة، وعلى الحقوق القومية والارتباط الوثيق بقضايا الأمة العربية، والانتماء الراسخ للشعب الفلسطيني وقضاياه. وكل هذه أمور جرى توثيقها في هذه الوثيقة، ونأمل أن تكون محطة للدراسة والحوار السياسي في أوساط جماهيرنا".

وقال زحالقة إن "وثيقة حيفا تعبر أولاً عن رأي من كتبها، ولكن الذين كتبوها ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة. والوثيقة جاءت في النهاية وثيقة متوازنة، على الرغم من أني كنت أريد أن تكون هناك أمور موجودة في الوثيقة وهي ليست موجودة فيها، وهناك أمور أخرى كنت سأصوغها بشكل آخر، لكن بالمجمل، فإنني أعتقد أنها وثيقة جيدة ومتفهمة لأنها تحمل طابع التحدي للمؤسسة الإسرائيلية، وتؤكد على أهمية الذاكرة التاريخية، وتطرح طروحات للخروج من الوضع الذي نعيشه وفي ظروف تتحقق فيها المساواة والسلام العادل والمتوازن".

وحول دعوة الوثيقة إلى "الاعتراف بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي في تقرير مصيره"، قال زحالقة "نحن لا نرفض هذا الكلام، لكن رفضنا هو كون إسرائيل دولة يهودية. بمعنى أن حق تقرير المصير ليس أمراً مطروحاً الآن، فهناك يهود يعيشون في دولة، ونحن نعتقد أن هذه الدولة يجب أن تكون لكل المواطنين، وفي إطار الدولة يحقق الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير، ليس الدولة التي هي ملك للشعب اليهودي الإسرائيلي. والحديث عن الشعب اليهودي يجري عن اليهود في إسرائيل وليس عن اليهود في أنحاء العالم".

وتابع "إن وثيقة حيفا لا تتحدث عن اندماج المواطنين العرب بالدولة، وإنما عن مساواة. وهناك فرق بين الاندماج والمساواة. فالمساواة ليست مطلباً اندماجياً بالنسبة لنا على الأقل، وهناك تعبير معين عن ذلك في الوثيقة، وإنما المساواة هي مطلب مناهض للصهيونية، لأن المساواة الكاملة للعرب في إطار الدولة هو نقيض للصهيونية التي في جوهرها أن الدولة هي دولة يهودية".